

دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري.  
A standard study of the determinants of the parallel exchange rate according to the purchasing power parity theory of the Algerian economy.

عبد الله ياسين<sup>1</sup>، بن عبد العزيز سفيان<sup>2</sup>

<sup>1</sup>استاد مخاضر أ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، [abdallahyassine62@gmail.com](mailto:abdallahyassine62@gmail.com)

<sup>2</sup>استاد مخاضر أ، جامعة طاهري محمد بشار، الجزائر، [benabdelaizsoufyane@gmail.com](mailto:benabdelaizsoufyane@gmail.com)

تاريخ النشر: 1/10/2021

تاريخ القبول: 22/4/2021

تاريخ الاستلام: 15/1/2021

### ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى ايجاد العلاقة بين سعر الصرف الموازي و نظرية تعادل القدرة الشرائية للاقتصاد الجزائري ، من خلال استخدام نموذج التكامل المتزامن بطريقة Engle-Granger واختبار السببية لـ Granger اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews10، و قد توصلت نتائج الدراسة الى أنه كلما كانت الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي . كلما زاد ذلك من احتمالية انخفاض قيمة العملة الوطنية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع في حدة التضخم ومنه الزيادة في المستوى العام للأسعار وبالتالي التأثير على القدرة الشرائية للأفراد، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تغذية عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

**الكلمات المفتاحية:** نظري تعادل القوة الشرائية، سعر الصرف الموازي، نموذج التكامل المتزامن بطريقة Engle-Granger، سببية Granger  
تصنيف E 59:JEL

### Abstract:

This study aimed to find the relationship between the parallel exchange rate and the purchasing power parity theory of the Algerian economy, by using the synchronous integration model using the Engle-Granger method and testing the causality of Granger based on the statistical program Eviews10, and the results of the study concluded that the greater the difference between the price Official exchange and parallel exchange rate. The higher the possibility of a decrease in the value of the national currency, which leads to an increase in the severity of inflation, including the increase in the general level of prices and thus the effect on the purchasing power of individuals, as the study found a negative feedback relationship between the parallel exchange rate and the purchasing power in the Algerian economy during the period Studied

**Keywords:** Purchasing Power Theory of Parallel Exchange Rate, Engle-Granger Simultaneous Integration Model, Granger causality

**Jel Classification Codes:** E 59

المؤلف المرسل: الاسم الكامل، الإيميل: [abdallahyassine62@gmail.com](mailto:abdallahyassine62@gmail.com)

## 1. مقدمة:

إن سياسة سعر الصرف تعتبر متغيرا اقتصاديا يتأثر بالعوامل الداخلية والخارجية نظرا لعلاقته المباشرة بالموشرات الاقتصادية الكلية، حيث قامت الجزائر من أجل الحفاظ على استقرار قيمة عملتها الوطنية بفرض قيود على صرف عملتها للتحكم في معدلات صرفها من خلال التشديد في الرقابة على سعر صرف الدينار الجزائري من جهة، وتنامي طلب المتعاملين الاقتصاديين والمقيمين الأجانب على العملة الأجنبية من جهة أخرى، ظهر سوق آخر لصرف العملات يسمى بالسوق غير الرسمي لتداول أسعار صرف العملات فيه بشكل غير رسمي.

في ظل هذا التطور واتساع حجم هذا السوق، ستكون حتما هناك عدة تأثيرات على مستوى معدلات أسعار صرف العملات وما يقابلها في ارتفاع الأسعار في السوق الموازية، الامر الذي ينعكس بصفة مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، في اطار هذا الجدل القائم سنتناول بالدراسة هاته السوق حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية في إطار معطيات الاقتصاد الوطني.

و من خلال ما تم التطرق اليه تتمحور إشكالية بحثنا كالاتي:

✓ ماهي محددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيتين التاليتين:

✓ يتحقق التوازن في الاجل الطويل بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري .

✓ توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية للأفراد.

**أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة الى:

➤ التعرف على تأثير السوق الموازية على الاقتصاد الوطني من خلال نظرية تعادل القوة الشرائية.

➤ تحديد قيم سعر الصرف الموازي و علاقة بنظرية القدرة الشرائية باستخدام التكامل المتزامن.

✓ **منهج البحث والأدوات المستخدمة:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتطرق لأهم المفاهيم الأساسية لسعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية كما تم الاعتماد في الجانب التطبيقي على المنهج القياسي، بحيث استخدمنا أدوات القياس الاقتصادي للوقوف على العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية .

## 2. أنواع وأشكال سعر الصرف.

1.2 تعريف سعر الصرف: يمكننا أن نذكر عدة تعاريف لسعر الصرف فتجتمع في مفهوم واحد:

- "يعرف سعر الصرف فعلًا بأنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية." (مجدي محمود شهاب، 2007 صفحة 54)
- ومهما تعددت التعاريف إلا أنها تنصب في معنى واحد يتمثل في أن سعر الصرف: " هو نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى، حيث تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها." (زينب حسين عوض الله، 2008، صفحة 44).

### 2.2 أشكال سعر الصرف:

- ✓ **سعر الصرف الاسمي:** يعرف سعر الصرف الاسمي بأنه: "السعر الذي يقيس العملة المحلية بدلالة قيم العملات الأخرى خلال فترة زمنية، دون إبراز القوة الشرائية للعملة". (عيسى محمد الغزالي، 2003 ص 05)
- ✓ **سعر الصرف الحقيقي:** "هو السعر الذي يقيس قيمة سلع بلد ما مقابل سلع بلد آخر أو مجموعة من البلدان أو بقية العالم بسعر الصرف الاسمي السائد". ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة التالية (لويس أفانكو، 2007، صفحة 47).  
سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي \* مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية.
- ✓ **سعر الصرف الفعلي:** يعرف سعر الصرف الفعلي على أنه: "عدد وحدات العملة المدفوعة فعليًا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة". (محمود حميدات، 2005، صفحة 76)
- ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز " للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \frac{\sum_p Z_p X_0^p (e_t^p / e_t^r)}{\sum_p X_0^p (e_0^p / e_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{Pr})_t}{(e^{Pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{Pr} \times 100$$

: حيث  $(e^{Pr})_0, (e^{Pr})_t$

سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأسعار على التوالي:

مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الاساس:  $INER_{Pr}$ .

: سعر صرف البلد  $e_0^p, e_t^p$  مقارنة بالدولار في سنة القياس t. أو السنة 0

: سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس  $e_t^r$  ,  $e_0^r$  أو السنة 0

قيمة الصادرات إلى الدولة  $P X_0^P$  في السنة الأساس و مقومة بعملتها،

في حساب مؤشر لاسبيرز.  $P$  و هي تستخدم كوزن ثابت للدولة مقومة بعملة هذه الأخيرة.  $r$

من إجمالي صادرات الدولة المعنية  $p$ : حصة الدولة  $Z_p$

### 3.2 سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

هو القيمة الحقيقية للعملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية، أي القدرة الشرائية النسبية للعملة الوطنية بالنسبة لدولة أجنبية، وهو يحدد على أساس تعادل القوى الشرائية النسبية في الدولتين أو على أساس الأسعار النسبية لسلع التبادل. (بلقاسم العباس، 2003، صفحة 03) ويمكن التعبير عن هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

$$TCRE = \sum_p \frac{X_0^P (e^{Pr})_t / X_0^P (e^{Pr})_0}{(P_0^P / P_0^r) / (P_t^P / P_t^r)} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p \left\{ \frac{(e^{Pr})_t}{(e^{Pr})_0} \times \frac{(P_t^P / P_t^r)}{(P_0^P / P_0^r)} \right\} \times 100$$

$$TCRE = \sum_p Z_p IREPR \times 100$$

حيث:

: مؤشر أسعار الدولة  $P_0^P$  ,  $P_t^P$  في سنتي القياس والأساس على التوالي.

: مؤشر الأسعار المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.  $P_0^r$  ,  $P_t^r$

: مؤشر سعر الصرف الثنائي الحقيقي، ويعكس سعر صرف عملة  $IREPR$  الشريك

التجاري بالعملة المحلية، مع الأخذ بعين الاعتبار تطور مؤشر أسعاره مقارنة بمؤشر الأسعار المحلية.

### 4.2 تعريف سوق الصرف الموازي ومحدداته:

هي تلك السوق التي تتم فيها تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات النقدية، نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه، وفي ظل هذه الظروف تتوافر فرص سانحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية. (اسمهان بقبق ليلى، 2007، صفحة 5)

### 3. مفهوم القدرة الشرائية:

تعددت مفاهيم القدرة الشرائية إلا أن هناك اتفاقا عاما من طرف الباحثين على أن هذا المصطلح، فالقدرة الشرائية تشير إلى مقدار السلع والخدمات أو كميتها التي يمكن شراؤها بمقدار معطى من النقد، أو بشكل أكثر عمومية بالأصول الجارية، كما عرفت القدرة

الشرائية بأنها القدرة على شراء السلع والخدمات أو كمية السلع والخدمات التي يمكن لوحد من النقد شراؤها (يوسف بن ختو، 2016، صفحة 97)

**1.3 نظريات تعادل القوة الشرائية:**

أصل النظرية تعادل القوة الشرائية يعود إلى الاقتصاد السويدي custavcassel سنة 1918 إذ تتضمن هذه الصيغة وجود دولتين فيما يخص تحديد سعر الصرف، إذ تركز على قانون السعر الوحيد لكون التحكيم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع. (بسام الحجار، 2009، صفحة 120)

$$et = \frac{P^t}{P^*} \dots \dots \dots (1) \text{ حيث أن:}$$

$E_t$ : سعر حسب ppa) الذي يحدد عدد الوحدات العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية).  
 $P_t$ : مستوى السعر المحلي.

$P_t^*$ : مستوى الأسعار الأجنبية .

إذ يمكن إعادة صياغة المعادلة للحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية بين البلدين وذلك بإضافة الأوزان الترجيحية الخاصة بالسلع المتبادلة بينهما.

$$P_t = \sum \alpha_i \cdot p_{it}$$

$$P_t^* = \sum \alpha_i \cdot p_{it}^*$$

$\alpha_i$  الأوزان الترجيحية التي يتم الترجيح من خلالها بالسلع المتبادلة بين البلدين وعليه:

$$e_t = \sum \alpha_i \cdot P_{it} / \sum \alpha_i \cdot P_{it}^* \dots \dots \dots (2)$$

### 2.3 الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية:

إن الصيغة النسبية لتعادل القوة الشرائية تهتم بتحديد تطور سعر الصرف التوازني بين فترتين مختلفتين وذلك على عكس الصيغة المطلقة إذ نأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل وحرية انتقال المعلومات وإزالة الحواجز الجمركية بين البلدين

بحيث تستخدم هذه الصيغة للتغلب على المشاكل الناتجة عن التضخم ومن خلال المعادلة (2) وباعتبار أن العوامل الثابتة  $\alpha$  تبقى دائما مرافقة للصياغة فإنه يمكن صياغتها بالشكل التالي إدخال اللوغاريتم على المعادلة (2). (كمال العقريب ، 2006 ، صفحة 37).  
 نحصل على :

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
2001	72,25	85

96	78	2002
120	86	2003
94,5	96	2004
100	93,6	2005
105	99,7	2006
120	107	2007
125	101	2008
127	93	2009
142	106	2010
150	103	2011
141	103	2012
145	106	2013
150	105	2014
164	111,44	2015
175	121,18	2016
190	126,32	2017
212	137,69	2018
205	132,61	2019
200,71	132,28	2020

$$et = \pi \frac{p^t}{p^*} [1] -$$

$$- \log et = \pi + \log pt - \log p^* [2]$$

### 3.2 تجاذب سعر الصرف سوق الصرف الموازية في الجزائر:

سياسة الصرف المتبعة بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي المتضمنة ضمن بنودها تخفيض قيمة الدينار الجزائري La dévaluation du Dinar على مراحل أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازي، و سنة 2002 قد كان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية في حدود 16 دج مقابل الفرنك الفرنسي الواحد خاصة خلال فترة وسط التسعينات، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وأدى هذا إلى:

✓ كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تتداول في السوق الموازية دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة .

✓ تفضيل الأجانب القادمين إلى الجزائر صرف عملاتهم في السوق الموازية بدلا من السوق الرسمي لوجود فارق السعر؛

✓ هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع. (H.Bali, ", 1993p 120)

الجدول 01: تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للفترة 2001-2020:  
الوحدة الأورو/دج

المصدر: ملاك قارة، 2010، ص147.

من إعداد الباحثين بالاعتماد على: [www.exchangerates247.com](http://www.exchangerates247.com)

الشكل 01: منحني بياني لتطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للأورو مقابل الدينار الجزائري للفترة 2001/2020.



من اعداد  
الباحثين

### بالاعتماد على معطيات الجدول 02 باستخدام برنامج Excel

نلاحظ من الجدول أن سعر الصرف عرف تذبذبا ابتداء من سنة 2001، إذ بلغت قيمة العملة الصعبة في السوق الموازي 85 دج مقابل 72.25 دج في السوق الرسمي، وذلك راجع إلى القانون الذي أصدرته السلطات الجزائرية مفاده منع استيراد السيارات من الخارج التي يتجاوز عمرها 3 سنوات، بالإضافة إلى القرار الذي تضمنه قانون المالية لعام 2004 والمتضمن رفع رأس مال شركات الاستيراد إلى 20 مليون دج، مما يعني نقص الطلب على هذه العملة في السوق الموازي.

أما بالنسبة لسنوات 2007 إلى 2017، نلاحظ أن أسعار الصرف الموازية تواصل ارتفاعها من جديد وخلق فجوة كبيرة بينها وبين سعر الصرف الرسمي، نتيجة التطورات التي طرأت على المستوى الدولي أهمها ارتفاع قيمة الأورو مقارنة بالدولار، كما يرجع هذا الارتفاع إلى الزيادة في الأجور لفئات كثيرة من عمال القطاع العام ما يفتح لهم المجال للإنفاق أكثر.

كما نلاحظ تسجيل أقصى حد له في سنة 2018 بقيمة 212 دينار، ما يؤكد على استمرارية تدهور العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة خاصة الأورو، الأمر الذي من شأنه التأثير على مستوى العجز في الميزانية والخزينة العمومية المرشحة للارتفاع خلال السنوات المقبلة مع تواصل المعطيات والمؤشرات الاقتصادية الصعبة، وبالتالي فإن العملة المحلية ستواصل في فقد نسب كبيرة من قيمتها مستقبلا بشكل يؤثر على مستويات الأسعار في السوق المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين كنتيجة مباشرة.

### 4.3 آثار سوق الصرف الموازي على الاقتصاد الوطني

يعتبر سعر الصرف الموازي مقياسا فعليا وحقيقيا للقيمة الخارجية للعملة، لأنه يتحدد وفق قوى العرض والطلب الحقيقيين على العملة الوطنية والعملات الأجنبية الأخرى، أما استخدام الأسعار الموازية فيقود لنتائج صحيحة وأكثر واقعية نذكر منها.(عبد الحميد مرغيث، 2016 صفحة 4)

- ✓ إثبات تحقيق إحدى نظريات تحديد سعر الصرف وهي نظرية تعادل القوة الشرائية، الأمر الذي يستحلفي ظل استخدام الأسعار الرسمية؛
- ✓ اعتماد الأسعار الموازية في تحليل آثار تخفيض قيمة العملة على الناتج تبين أن لها آثار توسعية، أما استخدام الأسعار الرسمية فتوضح أن لها أثارا انكماشية.

### 4 واقع القدرة الشرائية في الجزائر

نظرا للمؤشرات الاقتصادية فإن معظم الجزائريين يعانون من ضعف القدرة الشرائية وهو ما يؤكد أيضا مؤشر التنمية البشرية الذي يرتب الجزائر في المراتب الأخيرة، بحيث تعبر القدرة الشرائية عن مستوى الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤثراته، فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يعني أن المستهلكين يعيشون في ببحوحة اقتصادية، ولكن عندما تنخفض القدرة الشرائية فهذا يعني وجود خلل في التوازن الاقتصادي لأي بلد، ولهذا ينبغي إعادة النظر في سياسة الأجور المتبعة ومعدلات التضخم، إضافة إلى المعدل العام لأسعار الاستهلاك.

### 1.4 معدلات التضخم في الجزائر

يعيش الاقتصاد الجزائري مشاكل اقتصادية عدة، وعلى رأسها التضخم الذي يعد من أبرز المشكلات الاقتصادية في العالم التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية، وأصبحت أغلب النشاطات لا تعمل بالكفاءة المتعارف عليها دوليا وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، مما ولد ضغوطا تضخمية.(خديجة حمادي، 2009، صفحة

79)

والجزائر ما زالت تعاني من ظاهرة التضخم التي تأخذ حيزا كبيرا من تفكير رجال الاقتصاد لما لهذه الظاهرة من آثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية وبالأخص على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، حيث يؤدي التضخم إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون، أي انخفاض



قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والتجار. وبالتالي تتأثر القدرة الشرائية بصفة كبيرة بمعدلات التضخم وعليه سنحاول إبراز تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1985 – 2019 في الجدول الموالي.

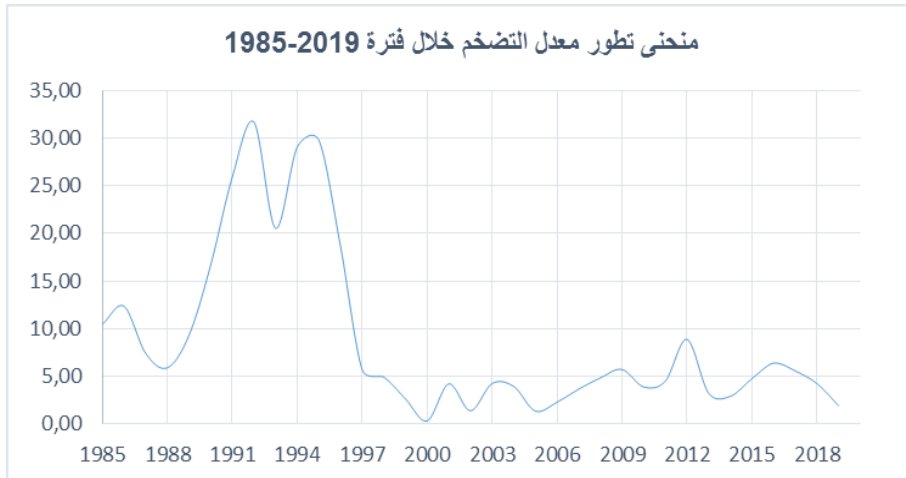
**الجدول 02: تطور معدلات التضخم خلال الفترة ما بين 1985-2019**

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
معدل التضخم	10,48	12,37	7,44	5,91	9,3	16,65	25,89	31,67	20,54	29,05
السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل التضخم	29,78	18,68	5,73	4,95	2,65	0,34	4,23	1,42	4,27	3,96
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل التضخم	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52	8,89	3,25	2,92
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019					
معدل التضخم	4,78	6,4	5,59	4,27	1,95					

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP>

الشكل 02 منحنى تطور معدلات التضخم للفترة 1985-2019



من

اعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 02 باستخدام Excel

من خلال المنحنى يتضح أن معدل التضخم شهد عدة تقلبات ملحوظة خلال الفترة - 2019 1987 حيث سجل حالة ارتفاع متواصل ابتداء من سنة 1985 بنسبة 10.48 بالمائة إلى غاية 1992 حيث بلغ ذروته في الارتفاع بنسبة 31.67 وهذا ناتج عن وضعية الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة التي عرفت تأزما شديدا نتيجة لعدة أسباب والتي يمكن حصرها في تراجع أسعار النفط وتدهور احتياطات النقد الأجنبي إضافة إلى ارتفاع الدين العام وتدهور الوضع الأمني لينخفض بعدها في سنة 1997 بنسبة 5.73 بالمائة وواصل الانخفاض حتى وصل الى نسبة 0.43 بالمائة سنة 2000 مسجلا بذلك أدنى مستوياته، نتيجة للبرامج التنموية التي وضعتها الدولة آنذاك، ثم بعد ذلك سجل حالة تذبذبات متواصلة ليرتفع مرة أخرى في سنة 2012 بمعدل 8.89 بالمائة، وفي حدود سنة 2014 الى غاية سنة 2019 شهد معدلات متباينة وهذا نتيجة لوضعية أسعار النفط لتلك الفترة التي عرفت تقلبات كثيرة باعتبار أن الجزائر من الدول المصدرة للطاقة إضافة إلى تحسن النمو الاقتصادي للبلاد ليستقر التضخم عند معدل 1.95 بالمائة.

### 5 التعريف بمتغيرات الدراسة

إن قيم المتغيرات المراد دراستها هي عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2019، أي حجم العينة المستعملة 29 مشاهدة وتتمثل هذه المتغيرات في (Abbas (valad khan, 2015.p32):

FER: سعر الصرف الموازي (غير الرسمي).

PP: القدرة الشرائية.

✓ اختبار إستقرارية سلسلتي سعر الصرف الموازي FER والقدرة الشرائية PP

إن من أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، وإلا فإنها لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بينها، وسوف نستخدم اختبار ADF للجذر الأحادي للوقوف على درجة استقرارية متغيرات الدراسة.

### 1.5 اختبار إستقرارية سلسلة سعر الصرف الموازي FER في المستوى Level

باستعمال برنامج Eviews 10 نتحصل على نتائج اختبار ADF للمتغير FER عند المستوى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: نتائج اختبار ADF للمتغير FER في المستوى level

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		2.757830	0.9978
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم(03) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t-statistic أكبر من القيم الحرجة الجدولية test critical values عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر عند جميع مستويات المعنوية، ومنه قبول الفرضية العدمية،  $H_0 = \phi_j = 1$  وبالتالي المتغير FER غير مستقر، وهذا ما يدفعنا لتطبيق الفروق من الدرجة (1).  
 ✓ اختبار إستقرارية سلسلة سعر الصرف الموازي FER عند الفرق الأول

تحصلنا على نتائج اختبار ADF للمتغير FER عند أخذ الفرق الأول كما هو موضح في الجدول التالي: الجدول 04: نتائج اختبار ADF للمتغير FER عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-2.951916	0.0047
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن القيمة المحسوبة (-2.951916) أصغر من القيمة الجدولية (-2.65، -1.95، -1.60) عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10% على التوالي، ومنه يتم رفض الفرضية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$ ، وعليه السلسلة المتغيرة متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%، 1%، 10% باحتمال 0.0047 أصغر من 5% وبالتالي فإن المتغير مستقر عند هذا الحد.

#### 4.5 اختبار إستقرارية سلسلة القدرة الشرائية PP في المستوى Level

تحصلنا على نتائج اختبار ADF للمتغير PP في المستوى كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 05: نتائج اختبار ADF للمتغير PP في المستوى Level

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-1.456271	0.1329
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ أن القيمة المحسوبة t-statistic (-1.456271) أكبر من القيم الحرجة الجدولية test critical values (-2.64، -1.95، -1.61) عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% على التوالي، كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي أكبر عند جميع مستويات المعنوية، ومنه قبول الفرضية العدمية  $H_0 = \phi = 1$  وبالتالي متغير القدرة الشرائية PP غير مستقر، وهذا ما يدفعنا لتطبيق الفروق من الدرجة (1).

✓ اختبار إستقرارية سلسلة القدرة الشرائية PP عند الفرق الأول

كانت نتائج اختبار ADF للمتغير PP عند أخذ الفرق الأول كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 06: نتائج اختبار ADF للمتغير PP عند الفرق الأول

Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
		-5.439130	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews

من خلال الجدول رقم 06 يتبين أن القيمة المحسوبة (-5.439130) أصغر من القيم الجدولية (-2.65، -1.95، -1.60) عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% على التوالي وباحتمال أصغر (0.0000). ومنه يتم رفض الفرضية  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$ ، وعليه فالمتغير مستقر عند جميع المستويات ومتكامل من الدرجة الأولى.

بعد التأكد من استقرارية السلسلتين من نفس الدرجة (الفرق الأول) وهو الشرط الأول لإمكانية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل، نمر للشرط الثاني المتعلق بضرورة استقرارية البواقي من درجة أقل أي في المستوى.

### 5. اختبار إستقرارية سلسلة البواقي ECT

بعد التأكد من الشرط الأول لإجراء اختبار التكامل المتزامن والمتمثل في استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات من نفس الدرجة نأتي إلى التأكد من تحقق الشرط الثاني والمتعلق باستقرارية سلسلة البواقي في المستوى بالنسبة لانحدار لمتغيرين على بعضهما البعض.

باستعمال اختبار ADF المطبق على سلسلة البواقي بين المتغيرين FER و PP وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews10 نتحصل على النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

الجدول 07: نتائج اختبار ADF لسلسلة البواقي في المستوى Level

Null Hypothesis: ECT has a unit root
Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)			
Augmented Dickey-Fuller test statistic		t-Statistic	Prob.*
			-3.548613
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10 من خلال معطيات الجدول 07 نلاحظ أن القيمة المحسوبة t-statistic تساوي (-3.548613) أصغر من القيم الجدولية الحرجة (-2.65، -1.95، -1.60) عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% على التوالي وباحتمال أصغر (0.0010)، فإنه يتم رفض  $H_0$  وقبول الفرضية البديلة  $H_1$  وعليه فسلسلة البواقي مستقرة عند جميع المستويات ومتكاملة من الدرجة الصفر (0).

بما أن النتائج المتوصل إليها تظهر استقرارية البواقي في المستوى بين FER و PP، فإن شرطا التكامل المتزامن متحققان وبالتالي ننتقل لتطبيق اختبار التكامل المتزامن.

### 1.5 اختبار السببية لـ Granger

بعد التحقق من وجود علاقة تكامل بين سعر الصرف الموازي FER والقدرة الشرائية PP نتطرق الى اختبار السببية وذلك لمعرفة أي المتغيرين يسبب الآخر، وسيتم اجراء اختبار Granger باستعمال برنامج Eviews10 حيث النتائج موضحة في الجدول الآتي.

#### الجدول 10: نتائج اختبار السببية لـ Granger بين FER و PP

Sample. 1990-2019					
1:lags					
NULL HYPOTHESIS					OBS
F.STATISTIC					PRO
PP DOES NOT GRANGER CAUSE FER					29
4.57363				0.0440	
FER DOES NOT GRANGER CAUSE PP					
5.71992				0.0243	

تقبل وجود سببية في حالة إذا كانت القيمة الاحتمالية المقابلة لها  $la\ probabilité$  أقل من 0.05، فمن خلال نتائج الجدول رقم 10 نلاحظ بالنسبة للفرضية الأولى (القدرة الشرائية PP لا تسبب سعر الصرف الموازي FER) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.042) أي أنها أقل من 0.05 بمعنى رفض الفرضية العدمية وهذا يعني أنه هناك سببية أي أن التغيرات في PP تسبب تغيرات في FER.

كما نلاحظ بالنسبة للفرضية الثانية (سعر الصرف الموازي FER لا يسبب القدرة الشرائية PP) أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.024) فهي أقل من 0.05، بمعنى رفض الفرضية العدمية وهذا يدل على وجود سببية بين FER وPP، أي أن التغيرات في FER تسبب تغيرات في PP. خلاصة القول أن نتائج اختبار العلاقة السببية تدل على أن سعر الصرف الموازي يسبب القدرة الشرائية والعكس صحيح، أي هناك علاقة سببية في الاتجاهين.

### 2.5 التفسير الاقتصادي للنتائج

من خلال النتائج السابقة يمكن تفسير مخرجات الدراسة القياسية على النحو التالي:

يفسر وجود علاقة تكامل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في المدى الطويل من خلال التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف الموازي من جهة والتغيرات التي تطرأ على مستوى القدرة الشرائية للمواطن من جهة أخرى، فانعكاسات نظام الرقابة المتشدد على الصرف الذي تمارسه السلطات النقدية لتحويل العملة، خاصة أمام عجز البنك المركزي عن تلبية طلبات المتعاملين من العملات الصعبة وبالتالي فإن هؤلاء سيتوجهون إلى السوق السوداء لتلبية احتياجاتهم من العملة الصعبة، وهذا يؤدي إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة من حدة التضخم وما يصاحبها من زيادة على المستوى العام للأسعار وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية، ما ينتج عنه وجود علاقة تغذية عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في المدى الطويل، وهذا ما يؤكد وجود سببية بين المتغيرين (سعر الصرف يسبب القدرة الشرائية والعكس صحيح)، فتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية ينعكس على أسعار السلع والخدمات مقابل الدينار الجزائري وهو ما من شأنه التأثير على القدرة الشرائية للمواطن في المدى البعيد، وهذا ما أكدته نتائج الدراسة القياسية للمتغيرين.

إضافة إلى التقلبات الحاصلة على المستوى العام لأسعار البترول – كونه يمثل 98 بالمائة من إجمالي صادرات الاقتصاد الوطني- والمصدر الأساسي للعملة الصعبة، الأمر الذي من شأنه التأثير على سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية، ما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على قيمة الدينار في السوق الرسمية تجاه العملات الأخرى (الأورو والدولار الأمريكي) ونتيجة لاستمرار فقدان العملة الوطنية لقيمتها في سوق الصرف العالمية، وبذلك يضطر المستثمرون إلى تحويل عملاتهم في السوق الموازية بما يناسب تطلعاتهم الاقتصادية، فتتأثر بذلك أسعار المواد الاستهلاكية خاصة واسعة الاستهلاك منها لأن أغلبية هذه المواد يتم شراؤها بسعر الصرف الرسمي ويبقى تمويل بعض المعاملات الأخرى كالسياحة والدراسة في الخارج تتم على مستوى السوق الموازية مستهدفة القدرة الشرائية

للمواطن، كل هذا يفسر وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.

## 6. خاتمة:

من خلال دراستنا كانت اشكاليته تتمحور حول طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر، حاولنا الالمام بكافة الجوانب المتعلقة بموضوع الدراسة بإعطاء صورة واقعية لما هي عليه سياسة سعر الصرف في السوق الموازية في الجزائر وتأثيرها على المتغيرات الاقتصادية التي من شأنها التأثير على مستويات القدرة الشرائية للفرد .

من جهة أخرى تم دراسة وتحليل واقع سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر من خلال التطرق لبيانات إحصائية تمت معالجتها من خلال دراسة قياسية باستخدام نموذج التكامل المتزامن قصد الوصول لنتائج الاختبارات التي أجريت على المتغيرين لاستنتاج العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية.

### ➤ اختبار فرضيات الدراسة

✓ فيما يخص الفرضية الأولى: التي تنص على أنه يتحقق التوازن في الاجل الطويل بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري ، فقد ثبت أن الفرضية صحيحة وذلك من خلال وجود متجه للتكامل المشترك وفق اختبار أنجل-جرانجر.

✓ أما بالنسبة الى الفرضية الثانية: التي مفادها أن توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية للأفراد، فقد ثبت من خلال اختبار السببية لجرانجر أنها صحيحة، فضلا عن أن التغير في مستويات القدرة الشرائية بدوره يتسبب في التغير في سعر الصرف الموازي.

### ➤ نتائج الدراسة

بعد معالجتنا للموضوع والتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة به توصلنا للنتائج التالية:  
✓ تؤدي تقلبات سعر صرف الموازي لقيمة الدينار الجزائري الى التأثير بشكل مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية التي تحدد مستويات القدرة الشرائية لدى المواطن الجزائري، ومنه التأثير على المستوى المعيشي بصفة عامة؛

✓ وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية ضمن معطيات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة؛

✓ وجود علاقة سببية عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المدروسة.

### ➤ الاقتراحات: هناك جملة من الاقتراحات التي من شأنها إعطاء إضافة لتحريك عجلة

التنمية في البلد والحد من توسع السوق الموازية وتنظيم التعاملات المالية فيها وهي كالتالي:  
• البحث عن مصادر جذب العملة الصعبة من غير مداخيل البترول، من خلال التنويع في الصادرات واقتحام الأسواق العالمية، إضافة الى تشجيع الاستيراد عن طريق دعم الصناعات المحلية الناشئة؛

- تحسين المنظومة البنكية من خلال تحسين جودة الخدمات التي تقدمها، بعصرنة أجهزتها لتسهيل التعاملات المالية؛
- تشجيع البنوك المحلية على فتح وكالات في الخارج لاستقطاب العملات الصعبة من المغتربين قصد الاستفادة منها؛
- ضرورة برمجة لقاءات مع معظم الأطراف الاقتصادية لمناقشة هذا الملف الاقتصادي، بالاعتماد على الدراسات والأساليب الكمية كالمقاييس الاقتصادية لبناء نماذج تساهم في وضع حلول من شأنها دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلد.

## 7- قائمة المراجع.

- مجدي محمود شهاب (2007)، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر.
- زينب حسين عوض الله، (2008) "العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر.
- عيسى محمد الغزالي، (2003) سياسات أسعار الصرف، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون نوفمبر.
- لويس أفانكو، (2007)، لماذا أسعار الصرف الحقيقية، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، واشنطن، المجلد 44، العدد 3، سبتمبر. ص 32
- محمود حميدات، (2005)، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- بلقاسم العباس، (2003)، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر.
- يوسف بن ختو، (2016)، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، مذكرة الماجستير، جامعة تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- بسام الحجار، (2009)، نظام النقد العالمي و أسعار الصرف، دار المنهج اللبناني، لبنان،
- كمال العقريب (2006)، اثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، البليلة، الجزائر،
- عبد الحميد مرغيث، (2016)، أسواق الصرف الموازية في الجزائر، (ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة جيجل، الجزائر).
- خديجة حمادي، (2009)، علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة 1970-2005 دراسة قياسية اقتصادية، مذكرة الماجستير، (جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الكمي).
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، (2000)، "الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- مبارك بن زاير، (2009) نظرية الأسواق الفعالة "دراسة قياسية لسعر الصرف باستعمال طريقة التكامل المتزامن"، مذكرة الماجستير، جامعة بشار، كلية العلوم الاقتصادية،



- <https://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=FP.CPI.TOTL.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=7&codeStat2=x&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr>
- Abbas valad khan, An Empirical analysis of the black market exchange rate in Iran, Revue Maghrébined' Economie& Management N° 01 Juin 2015.

- قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FP>